

تصاعدت التوترات الجغرافية-السياسية بين الاقتصادات الرئيسية فأفضت إلى تزايد المخاوف بشأن التشتت الاقتصادي والمالي العالمي. فمن المحتمل أن تكون للتشتت المالي الناجم عن التوترات الجغرافية-السياسية انعكاسات بارزة على الاستقرار المالي العالمي من خلال تأثيره على توزيع رأس المال عبر الحدود، ونظم المدفوعات الدولية، وأسعار الأصول.

والمتغير البديل للتوترات الجغرافية-السياسية في هذا الفصل هو تباين توجهات السياسات الخارجية للبلدان المستثمرة وتلك المتلقية للاستثمارات، حيث وُجد أنها ذات أهمية كبيرة في تخصيص حوافز الاستثمار وأصول البنوك عبر الحدود. وبوجه عام، البلدان المستثمرة غالباً ما تخصص رأس مال أقل للبلدان المتلقية للاستثمارات ذات آفاق السياسات الخارجية الأكثر تبايناً.

ويُجري هذا الفصل بحثاً تجريبياً لفنوت انتقال آثار التوترات الجغرافية-السياسية على تخصيص حوافز الاستثمار وأصول البنوك عبر الحدود. ويشير تحليلنا إلى أن زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في التوترات الجغرافية-السياسية بين بلد مستثمر وبلد متلقٍ للاستثمار – أي ما يعادل سلوك التصويت المتبادل للولايات المتحدة والصين في الأمم المتحدة منذ عام 2016 - يمكن أن تقلل التخصيص الثنائي لحوافز الاستثمار وأصول البنوك عبر الحدود بنحو 15%.

وزيادة التوترات الجغرافية-السياسية مع البلدان الشريكة الرئيسية يمكن أن يسبب انعكاساً مفاجئاً في مسار التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، مع وقوع تأثير أكبر بكثير على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنةً بالاقتصادات المتقدمة. وقد يفرض هذا الأمر مخاطر على الاستقرار المالي الكلي من خلال زيادة تكاليف التمويل التي تتحملها البنوك، وانخفاض ربحيتها، وتراجع الائتمان الذي تقدمه للقطاع الخاص. ومن المرجح أن تكون هذه الآثار أكبر بكثير على البنوك ذات نسب الرسملة الأقل.

ويمكن لزيادة التشتت المالي التي تنجم عن التوترات الجغرافية-السياسية أن تفضي إلى تفاقم التقلبات المالية-الكليّة على المدى الأطول بالحد من فرص تنويع المخاطر الدولية في مواجهة الصدمات المعاكسة المحلية والخارجية.

وينبغي أن تكون الأجهزة الرقابية والتنظيمية والمؤسسات المالية مدركة للمخاطر على الاستقرار المالي والتي تنجم عن احتمال زيادة التوترات الجغرافية-السياسية وأن تلتزم بتحديد هذه المخاطر وقياسها وإدارتها وتخفيف حدتها. ويمكن المساعدة على منع انتشار التداعيات التي يُحتمل أن تخل بالاستقرار من جراء الأحداث الجغرافية-السياسية من خلال تكوين فهم أفضل للتفاعلات بين المخاطر الجغرافية-السياسية والمخاطر "التقليدية" المرتبطة بالائتمان وأسعار الفائدة والسوق والسيولة والعمليات، وتحسين مراقبتها. ولإعداد توجيهات إرشادية قابلة للتطبيق للجهات الرقابية، يتعين اتباع منهج منظم يستخدم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتحليل السيناريوهات لتقييم مدى انتقال آثار الصدمات الجغرافية-السياسية إلى المؤسسات المالية وقياس حجمها.

وبناء على تقييمات المخاطر الجغرافية-السياسية، قد يتعين على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية الاحتفاظ بمقادير كافية من رؤوس الأموال واحتياطات السيولة لتخفيف العواقب المعاكسة من المخاطر الجغرافية-السياسية المتزايدة.

وفي مواجهة التوترات الجغرافية-السياسية المتزايدة، يتعين ضمان كفاية شبكة الأمان المالي العالمية من خلال حيازة البلدان لمستويات قوية من الاحتياطات الدولية، والاتفاق بشأن ترتيبات التمويل الثنائية والإقليمية، وإتاحة خطوط الائتمان الوقائية من المؤسسات المالية الدولية.

ونظراً للمخاطر الجسيمة على الاستقرار المالي الكلي العالمي، ينبغي أن تبذل البلدان قصارى جهدها لتعزيز المشاركة في العمل. والحوار بهدف تسوية التوترات الجغرافية-السياسية عبر القنوات الدبلوماسية والحويلة دون التشتت الاقتصادي والمالي.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى الرجوع إلى النص الإنجليزي من خلال هذا الرابط:

<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2023/04/11/global-financial-stability-report-april-2023>